المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

سد النهضة
ومقتضيات الأمن القومي المصري / السوداني
في الإطار العربي / الإفريقي

بقلم السفير : د. صلاح حليمة

تحرير وتقديم : د. عزت سعد

المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

أوراق المجلس العدد (29)

سد النهضة
ومقتضيات الأمن القومي المصري / السوداني
في الإطار العربي / الإفريقي

بقلم السفير

د./ صلاح حليمة

تحرير وتقديم

د./ عزت سعد

(2021)

يضم الكتاب المداخلات والأوراق البحثية التي قُدِّمَت من المشاركين، وجميع الآراء الواردة فيها تخص كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصري للشئون الخارجية.

رقم الإيداع بدار الكتب:

فهرس المحتويات

- كلمة المحرر..... 5
- أولاً: ـ مقدمـة..... 12
- ثانياً: ـ الركائز الاساسية لسياسات مصر (والسودان) بصدد أمنها القومي المائي..... 13
- ثالثاً: ـ العوامل الحاكمة للعلاقة بين الدول المتشاطئة على النيل الأزرق كنهر دولي..... 14
- رابعاً: خلفية تاريخية عن فكرة سد النهضة..... 16
- خامساً: ـ تقدير الموقف الإثيوبي من مفاوضات سد النهضة.... 18
- سادساً: ـ مخاطر وأضـــرار ســد النهضـــة..... 20
- سابعاً: ـ التباين الحالي بين موقف مصر والسودان مع الموقف الإثيوبي..... 21
- ثامناً: ـ تقدير الموقف الحالي..... 23
- تاسعاً: ـ التحركات العربية بصدد أزمة سد النهضة..... 25
- عاشراً: البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن السد 27
- مجمل القـــول..... 30

كلمة المحرر

من الطبيعي أن يحظى موضوع السد الإثيوبي باهتمام خاص من المجلس المصري للشئون الخارجية، وبوصفه خطر يهدد الأمن المائي المصري وتحدياً وجودياً يتعين مواجهته، حيث عقد العديد من الندوات وحلقات النقاش، الكثير منها مغلقة وبعضها عامة، حول هذا الموضوع، كما تم تناوله باستفاضة في مناسبات عديدة منها على سبيل المثال المؤتمر السنوي للمجلس لعام 2017 تحت شعار "العلاقات المصرية الإفريقية ... نحو آفاق جديدة"[1]. وفي إطار دبلوماسية المسار الثاني، زار وفد من المجلس أديس أبابا حيث عقد جولة مباحثات مع نظيره الإثيوبي (المعهد الإثيوبي للعلاقات الخارجية والدراسات الاستراتيجية - EFRSSI) يومي 13 / 14 نوفمبر 2017 لشرح أبعاد الموقف المصري والتبصير بخطورة بناء السد وتداعياته الكارثية على حياة الشعب المصري، والتأكيد على أن التوصل إلى اتفاق ملزم يراعي مصالح الطرفين، من شأنه إلي يعزز علاقات البلدين ويؤمن السلام في المنطقة، على قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

والواقع أنه منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مسئولية الحكم قبل سبعة أعوام، تبنَت مصر مقاربة تعاونية واضحة تجاه إثيوبيا استهدفت أساساً بناء الثقة مع الشعب والقيادة الإثيوبية والسعي لتغيير بعضاً من الإرث التاريخي المضطرب بين البلدين. وفي هذا السياق، كان الرئيس هو أول من بادر بزيارة إثيوبيا ومخاطبة البرلمان فيها والتأكيد على أن مصر تدعم تماماً عملية التنمية الشاملة فيها وأنها ليست ضد بناء سد النهضة. في الوقت ذاته، وبدعمٍ واضح من الحكومة المصرية أقبل القطاع الخاص وقطاع الأعمال

1 - أنظر ورقة السيد السفير مروان بدر عضو المجلس حول " العلاقات بين دول حوض النيل بين الأزمة والفرص المستقبلية (ص ص 24 – 33) - المؤتمر السنوي للمجلس (2017).

في مصر على الاستثمار في إثيوبيا في مجالات متنوعة بما فيها الزراعة والأمن الغذائي والصناعة، كما قدمت مبادرات عديدة لتعاون تنموي واسع مع إثيوبيا. وكان الهدف من المقاربة هو بناء الثقة وتوجيه رسالة قوية بأنه كما تعترف مصر بمصالح إثيوبيا في مياه النيل إلا أنها تتوقع اعترافاً مماثلاً بمصالحها الحيوية والوجودية فيه.

والحال على ماتقدم بالنسبة للتوجه المصري، تبنَت إثيوبيا منذ البداية موقفاً متعنتاً لا أساس له من القانون، وبات واضحاً، أن كل ماتريده القيادة الإثيوبية هو الاحتفاظ بالحق الحصري في التحكم الكامل في تدفق مياه النيل كهدف استراتيجي تاريخي، تحت غطاء" توليد الطاقة الكهرومائية وتنمية البلاد". ويتلخص المطلب الرئيسي لمصر من المفاوضات، التي جرت على مدي أكثر من عقد، في تأمين الحصول على الحد الأدنى من تدفق مياه النيل الأزرق، بما لايؤثر جوهرياً على قدرتها في توفير احتياجاتها المائية من النيل، وهو مالايبدو أن إثيوبيا مستعدة لقبوله حتى الآن. حيث ترى أن ذلك ينطوي على اعتراف ضمني منها بهذا الحق، الأمر الذي لا ترغب فيه. إذ أن هدفها الأول والأخير- والتاريخي- هو أن تكون وحدها صاحبة القرار الفصل في كل ما يتعلق بمياه النيل. ولذلك رفضت إثيوبيا منذ البداية إجراء الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الخاصة بالسد، وماكان قد بدأ منها عرقلته وأفشلت عملية إتمامه.

وبإيجاز ينطلق الموقف الإثيوبي المتعنت والثابت منذ عقود من اعتبارات سياسية وتاريخية محضة، هدفها تقويض الدولة المصرية وتضييق الخناق عليها إلى أبعد حد. وقامت النخبة السياسية بحشد الشعب الإثيوبي خلف مشروع السد، وقدمته على أنه المفتاح السحري لحل المشكلات المعقدة التي تعاني منها إثيوبيا منذ عقود. ولم يقتصر سلوك هذه النخبة على الداخل، حيث قادت إثيوبيا الجهود التي انتهت إلى إبرام اتفاقية عنتيبي المعنوَنة بـ"اتفاقية الإطار التعاوني لنهر النيل"، والتي تمهد الطريق أمام دول المنبع الأخرى

لبناء سدود خاصة بها في المستقبل. وهكذا، ومنذ البداية، اختارت إثيوبيا بناء واقع على الأرض ولم تقدر المقاربة التصالحية التي تبناها الرئيس المصري والتمسك بالدبلوماسية كمبدأ ثابت على أمل أن يقود ذلك إلى توافق بين الجانبين يحقق مصالح الجميع.

ولقد أدى سوء نوايا الجانب الإثيوبي المتعمد إلى مقاومة أي وساطة لفترة طويلة، في ضوء عدم سلامة موقفها، إلى أن نجحت مصر في تأمين المحادثات التي استضافها وزير الخزانة الأمريكي السابق وبمشاركة البنك الدولي كمراقب، والتي انطلقت في 6 نوفمبر 2019 وحتى 28 فبراير 2020. ويراعي اتفاق واشنطن مصالح الدول الثلاث واعتبارات العدالة، كما يأخذ الحالة الهيدرولوجية لمياه النيل في الاعتبار، والقضايا البيئية والاجتماعية المرتبطة بملء السد وتشغيله، وآلية للتنسيق الدوري المشترك فيما بين الدول الثلاث على المستويين الوزاري والفني للإشراف على تنفيذ الاتفاق.

وبما أن كل ذلك هو ما تتهرب منه إثيوبيا وترفض التزامها به منذ البداية، فقد غابت عن الاجتماع الذي كان مقرراً توقيع الاتفاق فيه، حيث وجدت نفسها في مأزق حاولت الخروج منه بطرح القضية في أروقة الاتحاد الإفريقي بعيداً عن واشنطن، كما اتهمت مصر- عبر إعلامها الموجَه- بتعمد تصعيد النزاع من خلال طلب الوساطة الأمريكية.

والحقيقة أن موقف الإدارة الأمريكية السابقة، ظل قريباً نسبياً من الموقف المصري، بل أنه قبل أسابيع من مغادرته البيت الأبيض، أطلق الرئيس السابق ترامب تصريحه الشهير، حينما قال انه "لن يتفاجأ إذا قامت مصر بتفجير السد". أما إدارة بايدن فلم يمض في الطريق الذي بدأته الإدارة السابقة، مكتفية بتعيين مبعوث أمريكي خاص للقرن الإفريقي هو الدبلوماسي المخضرم "جيفري فيلتمان"، الذي باتت مهمته مركزة على الحرب التي شنتها حكومة أبي أحمد الفيدرالية ضد شعب إقليم التيجري وجرائم القتل والاعتقالات

الجماعية والتطهير العرقي في الإقليم، حسبما تؤكد تقارير المنظمات الدولية المعنية، هذا بجانب التطورات الداخلية في السودان وتداعياتها والتي باتت محل الاهتمام الأكبر للمجتمع الدولي على حساب قضية السد.

ولعل السؤل الأهم الذي يطرح نفسه هنا هو: بماذا تستقوي إثيوبيا في موقفها المتعنت من هذه القضية الحيوية؟. مما لا شك فيه أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بقدرٍ كبير في تقوية هذا الموقف المتطرف للنخبة الحاكمة في إثيوبيا، والتي استفادت بدورها من حال الفوضى وانتشار التطرف الديني في منطقة القرن الإفريقي، خاصةً مع سقوط الصومال.

وأمام عدم وصول العملية التفاوضية الجارية حالياً فيما بين الدول الثلاث إلى أي نتائج، حيث تظل إثيوبيا على موقفها المتعنت، الأمر الذي لم تجد مصر معه- ومعها السودان - سوى اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي باعتبار أن الأزمة هي تهديد للسلم والأمن الدوليين وهو المهمة الرئيسية التي أسند ميثاق الأمم المتحدة مسئولية حفظها إلى المجلس. وكانت مصر قد أحاطت المجلس علماً بموقفها بمذكرة مفصلة في الأول من مايو 2020، وقامت بالتنسيق مع السودان بحملة دبلوماسية وسياسية مكثفة لشرح موقفها العادل من قضية السد وحشد الدعم الإقليمي والدولي له. وفي هذا السياق، وبدعوة من البلدين، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في 15 مايو 2021 صدر عنه بيان دعا مجلس الأمن لعقد اجتماع عاجل بشأن قضية السد، وإطلاق عملية تفاوضية فعالة تضمن التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن وملزم في إطار زمني محدد. ودعا البيان إثيوبيا إلى عدم اتخاذ أي إجراءات أحادية توقع الضرر بالمصالح المائية لمصر والسودان. وبالفعل، عقد مجلس الأمن جلسة في 9 يوليو 2021، ثم جلسة أخري في 15 سبتمبر، صدر عنها بيان رئاسي بشأن قضية السد دعا الدول الثلاث لاستئناف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق قانوني "مقبولاً ومرضياً.

ولطمأنه الشعب المصري، كثيراً ما يؤكد الرئيس عبد الفتاح السيسي على أن المساس بأن مصر القومي خط أحمر، لا يمكن اجتيازه "ولدينا في سبيل الحفاظ على أمن مصر خيارات متعددة نقررها طبقاً للموقف والظروف، ونحن نمتلك من القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يعزز حماية مقدراتنا".

في السياق عاليه، تسعي ورقة السيد السفير الدكتور صلاح حليمة عضو المجلس، ونائب رئيس المجلس المصري للشئون الإفريقية والخبير بالشئون الإفريقية، وبخاصة منطقة القرن الإفريقي، إلي كشف حقيقة الأهداف الإثيوبية من وراء بناء السد، والتي وصفها بأنها "سياسية بامتياز"، مستهلاً ورقته بتبيان الركائز الأساسية لسياسات مصر (والسودان) ارتباطاً بالأمن القومي المائي، ثم العوامل الحاكمة للعلاقة بين الدول المتشاطئة على النيل كنهر دولي. كما يعرض السفير حليمة لخلفية تاريخية عن فكرة سد النهضة، وتعنت الموقف الإثيوبي في المفاوضات التي جرت حوله على مدي أكثر من عقد من الزمان، مشيراً في ذلك إلى مخاطر وأضرار السد على دولتي المصب، وأوجه التباين بين موقف مصر والسودان من ناحية والموقف الإثيوبي من ناحية أخرى.

ويعرض السفير صلاح حليمة للتحركات الثنائية والمتعددة الأطراف لدولتي المصب في الإطار العربي، ارتباطاً بأزمة السد وردود الفعل الإثيوبية بجانب الإطار الدولي، حيث يعرض للبيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي الصادر في 15 سبتمبر 2021 حول النزاع، سواء من حيث مضمونه ومدي الزاميته.

هذا وأمام أرجحية مواصلة إثيوبيا مراوغتها والتهرب وشراء الوقت، سيكون على مصر والسودان مطالبة الاتحاد الإفريقي بإطار زمني محدد تنتهي عنده المفاوضات، كما سيكون من المهم للبلدين مواصلة حشد الضغط

الدولي والإقليمي على إثيوبيا للوصول إلى اتفاق قانوني ملزم وعادل، مع إفهام إثيوبيا دائماً بأن كافة الخيارات أمام مصر ما تزال متاحة.

ويأمل المجلس أن تحقق هذه الورقة الهامة الهدف المرجو منها، والمتمثل في شرح أبعاد هذه القضية الحيوية وجهود مصر الدبلوماسية والسياسية لتأمين مصالحها وأمنها القومي المائي.

د. عزت سعد
مدير المجلس

سد النهضـة ومقتضيات الأمن القومي المصري / السوداني في الإطار العربي / الإفريقي

بقلم: السفير د. صلاح حليمة[1]

أولاً: ـ مقدمـة : ـ

يخطئ من يعتقد أن الهدف الاستراتيجي لسد النهضة على النحو الذي تردده أثيوبيا وبشكل معلن، يقتصر على التنمية بتوليد الكهرباء لتوفير الطاقة، بل إنه في الحقيقة يتجاوز ذلك ليتزاوج مع هدف إستراتيجى آخر غير معلن "سياسي بامتياز"، يتمثل ـ بحكم أثيوبيا كدولة منبع ـ في السعي نحو الهيمنة وفرض السيطرة على كل من مصر والسودان عبر التحكم في مياه النيل بالمنح والمنع، على نحو يؤثر سلبا على الحياة والوجود بكل منهما، ويلحق بهما أضرارا جسيمه، تتجسد على الأرض في تغيير الجغرافيا السياسية وتوازن القوى في المنطقة. وهي أمور في مجملها، تفرز تداعيات أمنية وإقتصادية خطيرة تطال المنطقة العربية والقارة الإفريقية. تستوجب تلك الأمور تحركاً نشطاً وفاعلاً لاحتوائها ووأدها أو على الأقل الحد من آثارها السلبية. ويتكشف ذلك بوضوح حال التعرف على كيف ولدت فكرة سد النهضة والظروف التي أحاطت بها والدوافع التي حدت بمولدها خاصة من حيث الطبيعة والأهداف، والتعرف أيضا على النهج الذي تتمسك به أثيوبيا كدولة منبع في تداولها للملف في إطار مفاوضات استمرت لما يقرب من عشر سنوات مع دولتي المصب. وهو نهج يتسم بمخالفات صريحة بل وبإنتهاكات صارخة للمواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة، عبر

1 - عضو المجلس المصري للشئون الخارجية ونائب رئيس المجلس المصري للشئون الإفريقية، والخبير بالشئون الإفريقية.

التصرفات الأحادية ومحاولات فرض الأمر الواقع، وما يتطلبه ذلك من حتمية تغييره إرتضاءا أو إقتضاءا عند المقتضى.

ثانياً: ـ الركائز الاساسية لسياسات مصر (والسودان) بصدد أمنها القومي المائي: ـ

يمكن إختزال الركائز الأساسية لسياسة مصر المائية ، في أنها تنطلق من الإلتزام بالحفاظ على أمنها القومي المائي في إطار دول حوض النيل، ربطا بمبادرة دول حوض النيل، وبما قد تنتهى إليه اتفاقية عنتيبى التي لم تخرج بعد إلى حيز النفاذ الفعلي لتباين المواقف والرؤى بصدد أمرين حيويين، الأول، يتعلق بمبدأ الإخطار المسبق، والثاني، يتعلق بمبدأ التصويت بالإجماع عند إتخاذ القرارات[2].

وتتمحور سياسية مصر المائية حول أربع ركائز أساسية، تعزيز العلاقات بين مصر ودول حوص النيل / الحرص على إقامة مشروعات مشتركة / عدم المساس بالحقوق المائية التاريخية[3]، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والاتفاقات الثنائية

2 - بدأ التفاوض على هذه الاتفاقية في إطار مبادرة حوض النيل التي أطلقت في فبراير 1999 من تانزانيا، وكانت هناك نقاط خلافية أبرزها النص على الاتفاقيات التاريخية من عدمه، ويرتبط بذلك الإخطار المسبق. أما التصويت، فقد كان من المتفق عليه أن يكون بتوافق الآراء، وعندما أساءت دول أعالي النيل تفسير ما يعنيه "توافق الآراء"، بخلاف ما جرت عليه الممارسة في إطار المفاوضات الخاصة بمشروع الاتفاقية منذ البداية، وفي الوقت الذي طلبت فيه مصر والسودان استمرار التفاوض لحين التوصل إلى توافق حول كافة النقاط الخلافية، تمسكت بعض دول الحوض، بتحريض من إثيوبيا وبقيادتها، بالمضي قدماً لإقرار الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها بما يسمح بدخولها حيز النفاذ، على أن يتم التفاوض على النقاط الخلافية فيما بعد. ففي إبريل 2010 أعلنت دول المنبع بعد اجتماع عقد في شرم الشيخ أنها ستبدأ محادثات منفصلة ما دامت مصر والسودان ترفضان تعديل اتفاقيات المياه القديمة. وفي مايو من العام ذاته، قررت خمس من دول المنابع – هي كل من إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتانزانيا ورواندا – التوقيع على ما سمي بـــ "اتفاقية الإطار القانوني لحوض النيل، المعروفة إعلامياً بـــ "اتفاق عنتيبي"، المدينة التي شهدت عملية التوقيع. وقد الغي الاتفاق – ضمنا – الحظر التاريخي على دول المنبع لإقامة منشآت على النيل قد تعوق تدفق مياهه لدول المصب. ولا شك أن ذلك يمثل سابقة شاذة رفضتها مصر والسودان على سبيل القطع حيث جمد البلدان عضويتها في مبادرة حوض النيل في أكتوبر ويونيو 2010 على التوالي (المحرر).

3 - جاء النص على الحقوق التاريخية في مياه النيل، الواردة في الخطاب المتبادل بين مصر وبريطانيا عام 1929 (اتفاقية 1929) رداً على محاولة إنكار حق مصر في مياه النيل الواردة أساساً من خارج حدودها، أما الحصة المائية فلا ينظر اليها على أنها حق تاريخي باعتبارها من طبيعة متغيرة، حيث كانت 48 مليار متر مكعب عام 1929 و55.5 مليار عام 1959. وبموجب اتفاقية عام 1959، يمكن لمصر والسودان الموافقة على مياه لدول حوض النيل، خصماً من حصتهما مناصفة، وهو ما طبق بالفعل غير ذي مرة. كذلك يمكن زيادة حصتهما بالاستفادة من مشروعات استقطاب الفوائد مستقبلاً(المحرر).

والمتعددة الأطراف المبرمة بين الأطراف ذات الصلة، في إتساق مع الأعراف الدولية / الحصول على إيرادات أكثر من مياه النيل حيث تعانى مصر من الفقر أو الشح المائي (احتياجات مصر الفعلية 114 مليار متر مكعب في العام) . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن نهر النيل ليس نهراً داخلياً، حيث يبلغ طوله 6700 كم([4]) بل نهراً دولياً بامتياز بالدول المتشاطئه، طبقاً للقانون الدولي والمواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة، على نحو يترتب عليه بالنسبة للدول المتشاطئة عليه حقوقا تصان لا تهدر، وإلتزامات واجبة الوفاء لا تغفل. ومن ثم فإن مبدأ "السيادة" لأي من الدول المتشاطئة على النهر في هذا الصدد ليس مطلقا، وإنما السيادة "مشتركة" ومقيدة بتأمين تلك الحقوق وإنفاذ تلك الالتزامات.

ثالثاً: ـ العوامل الحاكمة للعلاقة بين الدول المتشاطئة على النيل الأزرق كنهر دولي: ـ

1 ـ **أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجارى المائية في غير الأغراض الملاحية لعام** 1997: والتي تنص في مادتها الخامسة على الاستخدام المنصف والعادل، وفى مادته السادسة على معايير لتطبيق المادة الخامسة ومحورها الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول النهر (من بينها عدد سكان الدول الثلاث 250 مليون نسمة، احتياج مصر والسودان هو المياه، واحتياج أثيوبيا هو الكهرباء). وفى مادته السابعة على عدم التسبب في إحداث ضرر ذي شأن.

2 ـ الاتفاقات ـ الثنائية أو المتعددة الاطراف ـ ذات الصلة: ـ

أ ـ **اتفاقية 1902:** وهي مبرمة بين بريطانيا (عن مصر والسودان)، وأثيوبيا، وتتضمن، بموجب تعهد من ملك الحبشة، عدم إقامة مشروعات، أو أي عمل على النيل الأزرق ونهر السوباط، يعترض سريان النيل إلا بموافقة بريطانيا (مصر والسودان)، وهو مبدأ أو شرط الأخطار المسبق.

ب ـ إتفاقية 1906: مبرمة بين بريطانيا وفرنسا، وتم بموجبها الإقرار بما تضمنته اتفاقية 1902.

4 ـ **منها 1450 كم هي طول النيل الأزرق(المحرر).**

ج - **إتفاقية 1925**: وهي خطاب متبادل بين بريطانيا وإيطاليا أقرا بموجبها بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان.

د - **اتفاقية 1929:** مبرمة بين مصر وبريطانيا (تمثل كينيا، تانزانيا، السودان، أوغندا) لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا، وتتضمن إقرار دول حوض النيل بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وأن لمصر حق الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده.

هـ - **إتفاقية 1959:** وهي مبرمة بين مصر والسودان، وتتضمن تقاسم مياه النيل بين مصر والسودان، لتعكس الحقوق المكتسبة. وتبلغ كمية الأمطار (التي تسقط على حوض النيل) من 1600 - 2000 مليار متر مكعب، وحصة مصر حاليا 55,5 مليار والسودان 18,5مليار متر مكعب تمثل حصتا مصر والسودان نحو 5% من إجمالي كمية المياه التي تسقط على الحوض)، أي أن هناك فائض ضخم غير مستغل.

و - **اتفاق 1993**: - تفاهمات والتزامات بين مصر/ مبارك، وأثيوبيا / زيناوى، على عدم قيام أي من الدولتين بنشاط يتعلق بمياه النيل يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى، التشاور والتعاون بين البلدين بغرض اقامة مشروعات مشتركة تزيد من حجم التدفقات المائية وتقليل الفواقد.

ز- **إعلان المبادئ 2015:** مبرم بين رؤساء الدول الثلاث، وتضمن عدد من المبادئ على خلفية القانون الدولي والاتفاقات المبرمة المشار اليها بين الأطراف ذات الصلة. يؤسس الاعلان للمصالح المشتركة فيما يتعلق بسد النهضة، في إطار أوسع يشمل رؤية مستقبلية لعلاقات تتنامى وتتعاظم في مجالات عديده، ومن أبرز هذه المبادئ، التعاون، التنمية والتكامل الاقتصادي، عدم إحداث ضرر ذي شأن، الاستخدام المنصف والعادل، التعاون في عملية الملء الأول، بناء الثقة، تبادل المعلومات والبيانات، أمان السد ودراسات بيئية واجتماعية، إحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، الحل السلمي للنزاعات عبر آليات محددة، آليات تنسيق دائمة لملء ولتشغيل السد.

3 - **<u>الحقوق التاريخية المكتسبة:</u>** - وهي ليست بدعة، وإنما معترف بها في ترتيب حقوق الدول، حيث وردت في قانون البحار وقانون الأنهار الدولية بموجب إتفاقات، كما أقرت محكمة العدل الدولية مبدأ الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة في كثير من النزاعات. وفى هذا الصدد يمكن الاسترشاد بتجارب ناجحة لدول متشاطئة على نهر دولي في قارات مختلفة ومنها القارة الافريقية.

رابعاً: خلفية تاريخية عن فكرة سد النهضة: -

واقع الأمر، أن الادارة الامريكية إبان فترة بناء السد العالي في منتصف الخمسينات إتخذت موقفاً معادياً لمصر بسبب أساسي - من بين أسباب أخرى - هو توجهها الاستراتيجي آنذاك للاتحاد السوفيتي مستهدفة إنفاذ مشروع السد العالي، وذلك بعد أن دفعت الولايات المتحدة البنك الدولي للإنشاء والتعمير نحو رفض تمويل بناء السد، نظراً لعزوف مصر آنذاك عن قبول شروطا سياسية حددتها تلك الادارة ترتبط بوضعية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية. وإمعانا في الضغط على مصر والنيل منها تم طرح فكرة إنشاء سد على النيل الأزرق في أثيوبيا، وتولى الأمر مكتب الاستصلاح الأمريكي بوزارة الخارجية الامريكية بدءا من عام 1956 وحتى عام 1964 خلال فترة حكم هيلاسياسى[5]، حيث تم إجراء مسح للنيل الأزرق دون الرجوع لمصر خلافا لاتفاقيتي عام 1902 و1929. وقد توقف المشروع عام 1974 من جراء الانقلاب العسكري في أثيوبيا في ذلك العام، حيث تولى و "منجستور هايلى مريام" السلطة في البلاد، وتبني نظاما يساريا موالياً للاتحاد السوفيتي. وشهدت الفترة من 2009 حتى 2011 مسحا لموقع السد مرة أخرى، وتم تعديل تصميم هيكل السد بواسطة المهندس "جيمس كليستون" عام 2010، ووضع حجر الأساس بواسطة زيناوى في أبريل

5 - أعدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1964 دراسة خاصة بالمشروعات المائية المستقبلية في إثيوبيا، قدرت بنحو 25 مشروعاً – كان من بينها سد بسعة 11 مليار متر مكعب، على النيل الأزرق عبر الحدود الإثيوبية السودانية، وقد طرحت إثيوبيا المشروع ضمن المشروعات التي طرحتها دول حوض النيل في إطار المفاوضات الخاصة بمبادرة حوض النيل عام 1998، وإن كانت قد رفعت السعة من 11 مليار إلى 14 مليار متر مكعب. وكانت دول الحوض، بما فيها مصر، تدرس تنفيذ هذا المشروع ضمن مشروعات المبادرة (المحرر).

2011 مع إسناد المشروع لشركة "سالينى" الإيطالية بالأمر المباشر بدلاً من شركة "وي بلير" الأمريكية التي سبق أن تم التعاقد معها بقيمة 4،8 مليار دولار.

وتجدر الاشارة إلى أن أثيوبيا إستغلت فترة ثورة 25 يناير 2011 بمصر، والتطورات التي تلت ذلك بثورة 30 يونيو 2011 ، في تواطؤ، مسبق وغير معلن ولمدة عامين تقريباً، مع نظام البشير ذو التوجه الاخواني المعادي لمصر آنذاك للمضي في البدء في إنفاذ المشروع دون إخطار مصر، لفرض مشروع السد كأمر واقع[6]. وجاء تواطؤ نظام البشير على خلفية التزلف لأثيوبيا بحكم اطلاعها بدور محوري في قضايا السودان الساخنة آنذاك وهي الحروب الأهلية في أطراف السودان، وقضية جنوب السودان سواء في إطار منظمة الإيجاد أو الاتحاد الإفريقي. كانت السعة التخزينية المقررة آنذاك 16،5 مليار متر مكعب وموقع السد على بعد من 20 - 40 كم من الحدود السودانية في منطقة بنى شنقول السودانية الأصل. وقد تم تغيير سعة تخزين السد بزيادتها الى 74 مليار متر مكعب، وبارتفاع للسد 170 متر، وعرض 1800 متر، وطول حوالى 5 كيلو متر[7]، وبتكلفة تصل إلى حوالى 5 مليار دولار. ومن المعروف أن بأثيوبيا 29 سداً من بينهم 13 سدا على النيل الأزرق ولا يؤثر أي منها على مصر[8].

هذا وتشير بعض المصادر إلى أن التكلفة الحقيقية للسد لاستكماله على النحو المنشود ليتم البدء في تصدير الكهرباء قد تتجاوز 8 مليار دولار[9]. ونظراً لتعذر إسهام مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة في تمويل بناء السد ربطا بالاعتبارات التي أثارتها مصر في إطار القانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات الصلة، فقد لجات أثيوبيا لما يصفه البعض بالوصفة الأثيوبية والتي تعتمد **أولاً**، على مصادر داخلية للتمويل، من أبرزها قروض من البنوك الأثيوبية بفائدة

6 - الواقع أن فكرة بناء السد كانت معلومة في ذلك الحين، إلا أن التواطؤ ربما تعلق بتوقيت البدء في التنفيذ وزيادة سعة السد أكبر كثيراً من تلك التي كانت تُبحث في إطار المبادرة (المحرر)

7 - سد النهضة في حقيقته عبارة عن سدين: أحدهما بعرض النهر والأخر بطول 5 كم والذي يسمح بزيادة سعة السد من 11 مليار متر مكعب ثم 14 مليار ثم إلى 74 مليار (المحرر).

8 - بجانب النيل الأزرق هناك أيضاً سدود أخرى أقامتها إثيوبيا على نهري السوباط وعطبرة، وهي كلها تؤثر على مصر، ولكنه تأثير غير ذي شأن، ومنها سدود شيدت بموافقة مصرية ضمنية، من خلال البنك الدولي (المحرر).

9 - تشمل هذه التكلفة شبكة نقل الكهرباء (المحرر).

منخفضة، وإصدار سندات حكومية، وخصم من رواتب الموظفين، وإسهامات الأثيوبيين في الخارج، وتعتمد **ثانياً**، على مصادر خارجية تتمثل في شركات وصناديق خاصة من أبرزها الصندوق الصيني وشركات صينية، لتصبح الصين أحد أكبر المساهمين بشكل غير مباشر، فضلا عن شركات إيطالية ("سالينى" صاحبة عقد بناء / السد) وفرنسية، وأخرى ألمانية، وقد نجد أيضاً إسرائيلية. هذا وتنتهج أثيوبيا نهجاً آخر بتحويل بعض الاستثمارات الأجنبية الموجهة من دول خارجية ومن بينها دول بالخليج إلى قطاعات اقتصادية إنتاجية، وخاصة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، وذلك بشكل غير مباشر، إلى قطاعات البناء والتشييد والطاقة الكهرومائية وأعمال الربط الكهربائي المرتبطة بالسد. ومن المعروف أن الاستثمارات الصينية في هذا الصدد تقدر بما يقرب من ثلاثة مليارات دولار، وتحتل السعودية المرتبة الأولى من بين دول الخليج باستثمارات في أثيوبيا تقدر بحوالي 5 مليار دولار، تليها الأمارات العربية بحولى 4 مليار دولار، وكذلك دولة قطر، تتركز جميعها في قطاعات الأمن الغذائي سواء كان الزراعي أو الحيواني (تبلغ الاستثمارات المصرية في أثيوبيا حوالى 2 مليار دولار بما فيها مشروعات إنشائية تنفذها شركات مقاولات مصرية بتمويل من مؤسسات تمويل دولية)، بل إن البنك الدولي يساهم بشكل غير مباشر في إطار تلك الوصفة في سد النهضة، إذ يقوم بتمويل كل من خط نقل عال الجهد والطريق السريع الكهربائي الشرقي بين أثيوبيا وكينيا كجزء من مجمع الطاقة بشرق أفريقيا.

خامساً: ـ تقدير الموقف الإثيوبي من مفاوضات سد النهضة: ـ

تنتهي قراءة الموقف الإثيوبي بصدد مفاوضات سد النهضة، إلى أنه يتأسس على رؤية خاطئة في مخالفة صريحة وانتهاك واضح للمواثيق وللقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة. تدور تلك الرؤية حول محورين: **الأول**: تدعى إثيوبيا في إطاره أن الاتفاقات ذات الصلة تمت في عهد الاستعمار، وقد تغيرت الظروف ومن ثم لا تعترف بتلك الاتفاقات، وهو إدعاء يدحضه أن أثيوبيا، في جميع الاتفاقات المبرمة في عهد الاستعمار، كانت دولة مستقلة ذات سيادة، وأن

الاتفاقات التي أبرمت في غير ذلك العهد كانت جميع أطراف التعاقد دول مستقلة ذات سيادة. **والمحور الثاني**، تدعى فيه أثيوبيا، أن النيل الأزرق نهر داخلي، وأنها بحق السيادة، تمتلك المياه والارض وتوفر تمويلاً ذاتياً وتنتج الكهرباء منه كمصدر للطاقة، وأنه يمكنها بذلك أن تجعل من النهر بحيرة أثيوبية. ويدحض ذلك أن حق السيادة على نهر دولي ليس أحاديا أو مطلقا وإنما السيادة مشتركة بالدول المتشاطئة عليه، كما أنه حق مقيد بمنظومة المواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة، وأن عضويتها في المجتمع الدولي تستوجب الالتزام بإحترام الحقوق والواجبات التي تنظمها أحكام تلك المنظومة الواردة بكل منها. من ناحية أخرى فان إتفاقية 1902 هي اتفاقية حدود تم في إطارها ضم منطقة بنى شنقول المقام عليها السد إلى أثيوبيا استجابة لرغبة مينليك الثاني إمبراطور الحبشة آنذاك أحد أطراف الاتفاقية طمعا في توسيع إمبراطوريته، وخاصة مع ما تردد آنذاك بأن تلك المنطقة غنية بالذهب، وذلك في مقابل ما تضمنته الاتفاقية من نصوص بشأن مياه النيل. واقع الأمر أن أثيوبيا يستعصي عليها التحلل أو التبرؤ من اتفاقية 1902 لكونها إتفاقية حدود، خاصة وأن الاتحاد الإفريقي أقر مبدأ الالتزام بقدسية الحدود المتوارثة عن الفترة الاستعمارية، بل حال التمسك بالتحلل أو التبرؤ يتعين على أثيوبيا إعادة مناطق لديها كانت في الأصل لدول أخرى ومنها منطقة بنى شنقول السودانية والاوجادين الصومالية. وهنا تجدر الاشارة الى ما أعلنه السودان رسميا في 4 مايو 2021 أنه قد يلجا لإعادة النظر في سيادة أثيوبيا على منطقة بنى شنقول، إذا استمرت أثيوبيا في التنصل من الاتفاقات الدولية خاصة اتفاقية 1902 التي ألزمتها بعدم إنشاء أي أعمال على النيل الأزرق.

إن النهج الإثيوبي القائم على التصرفات الأحادية، وفرض الأمر الواقع، في قضايا المياه أو الحدود، يحاكى النهج التركي في التعامل مع سوريا والعراق بصدد نهري دجلة والفرات، والنهج الأمريكي مع المكسيك في نهر دولي يجمعهما، والنهج الإسرائيلي في سياسات عامة بشأن القضية الفلسطينية وجميعها تتعارض مع الشرعية الدولية وتسبب أضراراً جسيمة للدول المتأثرة بهذا النهج. واقع الأمر أن هذا النهج الإثيوبي يمكن رصده كنهج مبدئي تتمسك به إثيوبيا كدولة منبع مع دول مصب بالجوار الإثيوبي تتشارك معها في أنهار دولية، أو في مناطق حدودية

بالجوار، ويجسد أطماعا أثيوبية ذات صبغة استعمارية. (بالنسبة للسودان / منطقة بنى شنقول حيث سد النهضة، ومنطقة الفشقة المحتلة جزئيا حاليا بعد تحرير معظمها مؤخراً، وهي سودانية باعتراف أثيوبيا باتفاقات 1902، 1903، 1972. هذا ولم تزل أثيوبيا (الامهرة المسيطرة على نظام الحكم القائم حالياً) تدعى أن لها حقوقا تاريخية بها. أما بالنسبة لدول الجوار الإثيوبي الأخرى، فنجد أن أثيوبيا ضمت منطقة أوجادين الصومالية قسرا عام 1954، وأقامت سدود على نهري جوبا وشبيل ـ وبالنسبة لجيبونى، أقامت أثيوبيا أربع سدود على نهر الاواش ـ وبالنسبة لأريتريا / أقامت أثيوبيا سداً على نهر عطبرة ـ وبالنسبة لكينيا / أقامت أثيوبيا أربع سدود على نهر أومو.

سادساً: ـ مخاطر وأضـــرار ســد النهضـــة: ـ

تتجسد هذه المخاطر وتلك الأضرار في كوارث ذات طبيعية أمنية واقتصادية واجتماعية وبيئية مدمرة تهدد الحياة والوجود لدولتي المصب.

1 ـ <u>على مصـــــر:</u> ـ

أ ـ تبلغ حصة مصر الحالية 55,5 مليار متر مكعب تمثل حوالي 68% من إجمالي الموارد المائية المصرية([10])، ومع انخفاض فترة التخزين وارتفاع نسب البخر، يصل الفاقد إلى ما مجمله حوالي 20 مليار متر مكعب.

ب ـ تأثر حوالي 3 مليون فدان بالتبوير لينعدم الإنتاج الزراعي، وتأثر أكثر من 10 مليون مزارع من حيث إنقطاع سبل كسب العيش والحياة. خسارة أو فقد خمسة مليار متر مكعب من المياه يعنى خسارة مليون فدان أي ما يعادل من 3 ـ 4 مليار دولار سنوياً.

10 - في تصريحات إعلامية لوزير الري د. محمد عبد العاطي في أكتوبر 2021، أشار إلى أن احتياجات مصر المائية تصل إلى 114 مليار متر مكعب، وبالتالي فالفجوة المائية في مصر تصل إلى 34 مليار متر مكعب، وعلى حين يبلغ نصيب الفرد في إثيوبيا من المياه 7500 متر مكعب سنوياً، يبلغ نصيب الفرد المصري حوالي 570 متراً مكعباً سنوياً (الفقر المائي يقدر بـــ 1000 متر مكعب). وتعتمد مصر على مياه النيل بنسبة تتجاوز 95% من إجمالي مصادرها المائية، ولا تمثل المياه الجوفية لديها أكثر من 3%، خاصة وأن أغلبية أراضي مصر صحراوية (المحرر).

ج ـ تقليل إمدادات الكهرباء (المولدة من السد العالي) بنسبة من 25% إلى 40%، وانخفاض منسوب المياه في بحيرة ناصر.

د ـ إحداث فجوة غذائية وارتفاع نسبة البطالة، والتأثير على خصوبة التربة والثروة السمكية.

2 ـ مخاطر وأضـــرار ســـد النهضـــة على الســـــودان: ـ

كما يمكن إختزال الأضرار والمخاطر التي تحيق بالسودان في أن السد يسلب السودان أمنه المائي ويعرضه للهلاك غرقا وعطشا، خاصة وأن السد يقع في منطقة حدودية بما لا يدع له فرصة لاستقبال المياه حال الخطر، كما أنه ليس للسودان بحيرات لتصريف المياه. ومن المعروف أن السد تم بناءه في منطقة بنى شنقول وهي أرض سودانية محتله من أثيوبيا في عهد الدولة المهدية. هذا ويحظر إتفاق 1902 على أثيوبيا إقامة منشآت مقابل السماح لها بإدارة الإقليم وجزء كبير بالتالي من مياه النيل الازرق تنبع من الاقليم الذي تمتد حدوده لبحيرة تانا وتصل لمصر والسودان. وتتجسد تلك المخاطر في إمكانية وصول المياه إلى سد الروصيرص في 8 ساعات، وإلى سد سنار في يوم أو يومين ونصف، وللخرطوم في ثمانية أيام ليحدث في كل منهما وبمنطقة كل منهما تدميراً وهلاكا وغرقا. هذا فضلا عن أن من بين الأضرار حجب الطمى مما يؤثر على خصوبة التربة وتآكلها وزيادة الجزر النيلية وتعرية السواحل. وقد تضرر السودان بالفعل من الملء الأول (والملء الثاني الفاشل) الذي تم كلاهما بنهج أحادي حيث عانى المواطنون السودانيون من نقص المياه، ونقص في الطاقة بنسبة 50%، تأثر المزارعين في محيط سد الروصيرص ومروي في ري أراضيهم، وغرق وتدير منازل. ويتعين وجود إتفاق ملزم حول كمية المياه المتدفقة من سد النهضة وتبادل المعلومات والا يفقد سد مروي 30 % من الطاقة الكهربائية التي يولدها.

سابعاً: ـ التباين الحالي بين موقف مصر والسودان مع الموقف الإثيوبي: ـ

1 ـ الموقف الإثيوبي الحالي من المفاوضات والمتعنت، والجالب لهذه المخاطر

وتلك الأضرار، يتمحور حول التمسك بخطوط استرشاديه لقواعد ملء وتشغيل السد، بشكل جزئي ومرحلي، مع إمكانية تغييرها مستقبلا بمجرد الاخطار، دون مراعاة لأية مطالب لمصر والسودان، مع رفض التقيد بكمية معينة من المياه بعد انتهاء ملء الخزان وتشغيله، وهو موقف يتسم بمخالفات واضحة وانتهاكات صريحة للمواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة بما فيها إعلان المبادئ.

2 ـ بينما يتمحور الموقف الحالي المصري / السوداني، حول ضرورة التوصل إلى اتفاق قانونى ملزم عادل ومتوازن لقواعد ملء وتشغيل السد، يراعى مصالح الأطراف الثلاثة، وذلك في إتساق تام مع المواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاق إعلان المبادئ.

واقع الأمر، أن النقاط المحورية محل الخلاف تدور حول أربع قضايا رئيسية.

أ ـ أن أي اتفاق عادل ومتوازن يتعين أن يحقق مصالح الأطراف الثلاثة.

ب ـ الالتزام بمبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن لدول المصب.

ج ـ ضرورة احترام مبدأ الاستخدام المنصف والعادل.

د ـ التأكد من أعلى درجات الأمان والسلامة طبقاً للمعايير الدولية مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والبيئية (معامل الأمان الحالي 1,5 من 10، ويعد منخفضا للغاية).

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة إلى مسار واشنطن الذي اضطلعت فيه الولايات المتحدة والبنك الدولي بدور الميسر / الوسيط، حيث خلص إلى مشروع إتفاق يعد نموذجاً للاحتذاء به، فهو مشروع يتسم بأنه شامل مستدام بصدد قواعد ملء وتشعيل السد، شاركت فيه الدول الثلاث قانونياً وفنياً، ولكن تملصت أثيوبيا من التوقيع عليه. وقد تضمن خطة لملء السد على مراحل، تتأسس على ربط عملية الملء بكميات المياه المتدفقة والمتغيرة من سنة لأخرى، ولا يعتمد على عدد سنوات الملء والكميات المخزنة كل عام بشكل محدد وثابت. وحدد آلية لإجراءات التعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء عملية الملء،

وأخرى مماثلة أثناء عملية التشغيل، وثالثة للتنسيق والمراقبة ومتابعة التنفيذ وتبادل المعلومات والبيانات، وآلية لفض المنازعات، فضلا عن مطلب إستكمال دراسات آمان السد والدراسات الخاصة بالآثار البيئية والاجتماعية للسد.

ثامناً: ـ تقدير الموقف الحالي: ـ

يواجه الأمن القومي المصري السوداني تحديات جسام، تتمثل، أولاً، في تعثر مفاوضات سد النهضة على نحو أضحت معه تراوح مكانها وتدور في حلقة مفرغة، في وقت تلوح فيه بالأفق مخاطر أضرار جسيمة تهدد الحياة والوجود بدولتي المصب من جراء الموقف الإثيوبي القائم على تصرفات أحادية تفرض أمراً واقعاً. ويشكل هذا الموقف بتداعياته انتهاكاً واضحاً وصريحاً للمواثيق والقوانين الدولية والاتفاقات الثنائية والثلاثية ذات الصلة. وتتمثل، ثانياً، في تطور مستحدث مؤخراً يتمثل، في تصاعد حالة التوتر بين السودان وأثيوبيا إلى حد الصدام المسلح على منطقة الفشقة الحدودية بين البلدين، على نحو تتهدد معه وحدة أراضي السودان وسلامته الإقليمية أمام أطماع استيطانية أثيوبية في أراضي سودانية. وتتبنى أثيوبيا نفس النهج في التعامل مع هذا التطور ونظيره في سد النهضة، بإنتهاك واضح وصريح أيضاً من جانب أثيوبيا للمواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة (خاصة اتفاقيتي 1902، 1903). وحيث أن الأمن القومي المصري، والأمن القومي السوداني وجهان لعملة واحدة وأن كلا البلدين عمق استراتيجي للأخر، استوجب الأمر تضافر جهودهما وتوحيد مواقفهما في مواجهة هذه التحديات، سواء على مسار اللجوء الى كافة وسائل وطرق فض المنازعات بالطرق السلمية، أو **اللجوء عند المقتضى** إلى خيارات أخرى من بينها استخدام القوة، بمفهومها الواسع، أو التلويح بها ولكن في إطار الالتزام بالمواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية.

واقع الأمر، في الوقت الذي لم تزل فيه أزمة سد النهضة تراوح مكانها، وتدور المفاوضات بشأنها في حلقة مفرغة، ترفض أثيوبيا الوساطة، التي طرحت كأحد آليات فض النزاع بالطرق السلمية، رغم ورودها ـ أي الوساطة ـ بالمادة العاشرة

من إعلان المبادئ لعام 2015 كأحد تلك الآليات، كما أنها إحدى آليات الواردة أصلا في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويعد الرفض الإثيوبي للوساطة خروجاً عن وجوب احترام المواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة وخاصة إعلان المبادئ 2015.

لقد قامت أثيوبيا في إطار النهج الأحادي وفرض الأمر الواقع بعملية الملء الأول 2020 والملء الثاني 2021، غير عابئة بما يسببه كل منهما من أضرار جسيمه ، تهدد الوجود والحياه لشعوب ودولتي المصب، رافضة أية مقترحات أو مبادرات للوساطة أو آليات أخرى في إطار فض المنازعات بالطرق السلمية سواء الواردة في القانون الدولي أو في المادة العاشرة من اعلان المبادئ لعام 2015 (من أبرزها مقترح الوساطة الرباعية، وآلية إجتماع الرؤساء)، الأمر الذى حدا بكل من مصر والسودان إلى اللجوء لمجلس الأمن الدولي في إطار الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، (المواد من 33 ـ 37)، من منطلق ضرورة لفت نظر مجلس الأمن، بأن تواصل الموقف الإثيوبي المتعنت بتصرفاته الأحادية ورفض أثيوبيا لمقترحات الوساطة لكسر حالة الجمود التي أصابت المفاوضات الثلاثية على مدى عشر سنوات منهم سنتان تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، مع المضي في عمليات الملء الأول والثاني منفردة، يمثل إنتهاكاً واضحاً للمادة الخامسة من إعلان المبادئ، ويتضمن تهديدا للأمن والسلم الاقليميين والدوليين، وأنه عندئذ يتعين على مجلس الأمن تحمل مسئولياته في هذا الصدد، خاصة وأن مصر قد تلجا مضطرة الى خيارات أخرى.

لقد سبق لجوء مصر والسودان إلى مجلس الأمن تحركات نشطة وفاعله على المستوى الثنائي والمتعدد لمصر والسودان مع أعضاء المجتمع الدولي من الدول والمنظمات الإقليمية، ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية. وكانت محصلة هذه التحركات تجاوباً دولياً مع مطلب مصر والسودان، ـ وخاصة من جانب هاتين المنظمتين الاقليميتين ـ نحو ضرورة التوصل إلى اتفاق قانونى ملزم لعملية الملء والتشغيل منصف وعادل يحقق المصالح المشتركة للأطراف الثلاثة، وهو ما إنعكس في كلمات المندوبين في مجلس الأمن، ربطاً بضرورة استئناف

المفاوضات تحت رئاسة الاتحاد الإفريقي وتوجهه نحو تقوية دور الخبراء والمراقبين تجنبا للجوء الى خيارات أخرى من جانب أطراف بالأزمة للحفاظ على أمنهم القومي.

تاسعاً: ـ التحركات العربية بصدد أزمة سد النهضة: ـ

لقد كان هناك تحركات عربية على المستوى الثنائي والمتعدد (الجامعة العربية) في إطار السعي لإحداث انفراجه في الأزمة، حفاظاً على الأمن والاستقرار، وتأمين المصالح الاقتصادية العربية في منطقة القرن الإفريقي وخاصة في أثيوبيا، من منطلق أن الأمن القومي لكل من مصر والسودان والمهدد من جانب أثيوبيا جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الممتد للقارة الإفريقية (يتواجد ما يقرب من نصف عدد الدول العربية في القارة الإفريقية بإجمالي من حيث العدد يتجاوز نصف الشعب العربي)، كما يشمل منطقة البحر الأحمر التي شهدت حديثاً مولد مجلس الدول العربية والإفريقية المتشاطئة على البحر الأحمر بهدفيه الأمني والتنموي، ويعد بحيرة عربية أفريقية بساحله الشرقي العربي من جانب وبساحله الغربي الإفريقي من جانب آخر، وذلك للوصل وليس للفصل بين المنطقة العربية والقارة الإفريقية. ومن هنا يمكن رصد تحركات على المستوى الثنائي من جانب كل من السعودية والامارات العربية تجاه أثيوبيا في إطار زيارات متبادلة على مستوى رفيع تطرقت لموضوع سد النهضة في إطار السعي نحو إحداث إنفراجه في الأزمة، وأخرى على مستوى الجامعة العربية في قرار صدر بالإجماع بدعم موقفي مصر والسودان ـ وهما من الدول العربية الافريقية ـ بصدد أمنهما المائي، بل وبالتحرك تجاه مجلس الأمن من أجل تأمين التوصل لاتفاق قانونى ملزم لملء وتشغيل السد على النحو المنشود، لوأد تلك المخاطر والمهددات للأمن والاستقرار، وللمصالح الاقتصادية العربية ذات البعد الإفريقي، بما يستوجب تعاونا بين المنظمتين الأم أي الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي عبر المشتركة القائمة بينهما.

ولعله من حسن الطالع، فشل أثيوبيا في تخزين الكمية المستهدفة في الملء

الثاني، سواء تلك التي كانت في البداية تقدر بحوالي 13،5 مليار متر مكعب أو تلك التي خفضتها لاحقاً إلى 6,9 مليار متر مكعب، إذ أن ما تم تخزينه في الملء الثاني بالفعل أقل من 3 مليار متر مكعب، وهو الأمر الذى تأكد معه أن هناك تقاعس متعمد من جانب الشركة الإيطالية المنفذة في تعلية الحاجز (الممر) الأوسط للسد إلى 13 متر، وإنما فقط إلى ستة أمتار تكفى لتخزين أقل من 3 مليار فقط ، وهو أيضاً الأمر الذى أعاد الشكوك حول ضعف معامل الأمان ومدى وجود تصدعات وتشققات في جسم السد تستوجب تأجيل الملء الثاني للعام القادم لمعالجة هذه العيوب الخطيرة. وقد انعكست هذه العيوب الخطيرة على فشل آخر في تعذر تشغيل التوربينين السفليين لتوليد الكهرباء إذ يتطلب ذلك تخزين على الأقل 4 مليار متر مكعب، بل هناك من المعلومات التي تشير إلى أن العمل في التوربينات لم يكتمل بعد، وفى محطة الكهرباء أو في شبكة وكابلات نقل الكهرباء (ربما لعجز في عمليات التمويل). ويتردد بقوة علميا بأن السد مبالغ في حجمه إذ يجب ألا تتجاوز بحيرة التخزين 30 مليار متر مكعب وليس 74 مليار متر مكعب، وأنه لن يولد أكثر من الفى ميجاوات وليس 6،5 الف ميجاوات، ولن تتجاوز عدد التوربينات التي يمكن تشغيلها 8 توربين وليس 16 توربين كما هو مخطط. فضلاً عن أنه معرض للانهيار مع أول فيضان غزير. ويتسق ما تقدم مع تقرير لجنة الخبراء الدولية الاولى (تضم 4 خبراء من إنجلترا وألمانيا وفرنسا وجنوب إفريقيا) والتي عاينت سد النهضة عام 2012 وسلمت تقريرها في مايو 2013 وأكدت على أنه سد بلا دراسات.

وهى أمور في مجملها تدفع وتحث الدول العربية وخاصة دول الخليج على التحرك في الاطار الثنائي تجاه أثيوبيا بشكل أكثر فاعلية وإيجابية لتغيير مواقفها ونهجها في التعامل مع الأزمة، حفاظا على مقتضيات الأمن القومي العربي والإفريقي والمصالح العربية في القارة الإفريقية ومنطقة البحر الأحمر المرتبط بالأمن في منطقة الخليج، مستثمرة في هذا الصدد الفترة الحالية الممتدة للعام القادم بعد فشل الملء الثاني، وتحرك الجزائر وهى دولة عربية أفريقية بمبادرة من جانبها للتوسط في تسوية الأزمة، خاصة وأنها دولة ذات وزن وتأثير كبير على مجريات الامور الافريقية والعربية، وقد يتعزز ذلك بأن تحرك الجزائر

جاء ولو جزئيا استجابة لطلب من أثيوبيا التي تعانى ضغوط من أوضاع سياسية متأزمة واقتصادية متدهورة واجتماعية متصارعة ، ومواقف دولية غير مواتيه تجاه تلك الأوضاع. واقع الأمر إن على أثيوبيا أن تغير من موقفها جذريا طوعا أي ارتضاءا عبر مسار تفاوضي جاد وقانونى، تجنبا لدفعها نحو تغييره جبرا أي إقتضاءا وفى ذات الإطار القانونى، عبر خيارات أخرى تحقق هذا الهدف.

عاشراً: البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن السد: -

أصدر مجلس الأمن - بعد طول انتظار، والكثير من المداولات - منذ أوائل يوليو 2021 ، بيانا رئاسيا يوم 15 سبتمبر 2021 بشأن أزمة سد النهضة ، على خلفية طلب تقدمت به مصر والسودان - للمرة الثانية - إلى المجلس أثاراً فيه، تهديدا جديا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين من جراء التصرفات الأحادية لإثيوبيا كدولة منبع ومحاولتها فرض الأمر الواقع على شعبي ودولتي المصب - مصر والسودان - على نحو يهدد الوجود والحياة بكل منهما، بما تسببه من أضرار جسيمه ، في مخالفة صريحة وانتهاك واضح للمواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة. وهي أمور في مجملها يمكن بموجبها أن تصنف إثيوبيا كدولة مارقة، وأنها تمارس نوعا من الإبادة بما قد تسببه من أضرار تمس الحياة والوجود. مؤكدة بذلك بأن على المجلس أن يتحمل مسئولياته عن حفظ السلم والأمن في مواجهة هذا التحدي.

البيان الرئاسي بحكم طبيعته - وقد صدر بالإجماع من مجلس الأمن -، يعد وثيقة رسمية يعتد بها ويمكن الرجوع اليه عند المقتضى، كما أن له سمة الزامية للأطراف المعنية في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ربطا بالمواد من 34 إلى 38 من الميثاق.

وإذا كان البيان قد تضمن إشارة إلى أنه ليس جهة اختصاص في النزاعات الفنية والإدارية، حول مصادر المياه والأنهار، فهو أمر طبيعي ولا يقلل من شأن البيان وأهميته، وإنما جاءت الإشارة لدحض الادعاء الإثيوبي بان المجلس ليس

جهة الاختصاص في تناول الأزمة من هذا المنطلق، وذلك بتأكيد المجلس على أنه لا يتناول أزمة السد في هذا الاطار، وإنما يتناول الأزمة في إطار امنى سياسي ربطا بتهديدات الأمن والسلم والوجود والحياه، وبالسعي لتسوية الأزمة بالطرق السلمية، وهو ما يعنى أيضا وبالضرورة أن الأزمة ليست محلية أو إقليمية فقط وإنما لها بعد دولي.

والبيان من حيث الجوهر، يتسق مع الموقفين المصري والسوداني، ويتجاوب لحد كبير مع مطالبهما التي شكلت أسبابا لتحركهما تجاه مجلس الأمن. يدفع البيان ـ وقد تمسكت مصر والسودان بخيار المفاوضات كأولوية بين خيارات أخرى ـ نحو تشجيع إستئناف المفاوضات في إطار مسار قيادة الاتحاد الإفريقي، للتوصل في أقرب وقت ـ كمطلب مصري سوداني ـ في إطار زمني ـ لاتفاق قانونى ملزم حول ملء وتشغيل السد، مع تشجيع المراقبين وأي أطراف أخرى تتوافق عليها الدول الثلاث "لتيسير" تسوية المسائل الفنية والقانونية وأية مسائل أخرى عالقة وهو ما كانت تطالب به لحد ما (ميسر / وسيط) كل من مصر والسودان. وفى هذا الصدد وردت إشارة إلى ضرورة العودة إلى " اتفاق إعلان المبادئ " وهو الأمر الذى يعنى بمفهوم المخالفة رفض التصرفات الأحادية وفرض الأمر الواقع، وذلك بالإشارة إلى المضي في عملية التفاوض بطريقة بناءة وتعاونية ... (نص المادة الخامسة من الإعلان)، وإمكانية وجوب اللجوء إلى ما ورد في المادة العاشرة من الإعلان التي تتحدث عن طرق فض أي نزاع بالطرق السلمية ومن بينها الوساطة واجتماع الرؤساء (رفضتها أثيوبيا من قبل)، وهو الأمر الذى تجسد في الحديث عن دور أكثر إيجابية للمراقبين وأخرين تحدد في دور "الميسر" "لتيسير" التوصل لتسوية، ربما بجانب دور الوسيط الذى يضطلع به الاتحاد الإفريقي حيث يتردد أنه أعد مشروعا لاتفاق منشود.

لقد رحبت مصر بالبيان وإتخذت موقفاً إيجابياً وبناءاً منه، وأبدت استعدادا للانخراط في المفاوضات على النحو الوارد في البيان، داعية أثيوبيا إلى الانخراط بجدية وإرادة سياسية للتوصل إلى الاتفاق المنشود بصدد ملء وتشغيل السد. هذا وقد جاء الموقف السوداني متسقا مع الموقف المصري من حيث الترحيب بالبيان

مع تجنب تداعيات الأزمة على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، والإعراب عن الأمل في اتباع منهجية جديدة وإرادة سياسية جادة في التعامل مع الأزمة، في إطار دور ميسر للمراقبين، والتوصل إلى اتفاق ملزم لقواعد ملء وتشغيل السد يراعى مصالح الأطراف الثلاثة، والتقدير بدور لمجلس الأمن في تجنب تداعيات الأزمة على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

من ناحية أخرى أبدت فيه إثيوبيا موقفا غير مواتيا من البيان إذ ورد في إشارة واضحة من جانبها أنها لن تستجيب إلى آية مطالب وردت بالبيان الرئاسي، وهو الأمر الذي يجسد إجترار أثيوبيا لمواقفها المتعنتة التي تضيف جديدا إلى رصيدها التراكمي من عدم إحترام المواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية، وتعكس قدرا من عدم التفاؤل، الذي قد يتبدد بدور الرئاسة الإفريقية وجهود المراقبين النشطاء كميسيرين.

وتقوم الرئاسة الكونجولية حاليا في إطار بيان المجلس بجولة في الدول الثلاثة بدأتها بالخرطوم مرورا بمصر انتهاءا باديس أبابا، تمهيدا لاستئناف المفاوضات بين الأطراف الثلاثة تحت رئاسة الاتحاد الإفريقي كوسيط، وبمشاركة المراقبين كميسيرين.

واقع الأمر أن لجوء كل من مصر والسودان إلى مجلس الأمن كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، ويعد ما انتهى اليه مجلس الأمن بعد تداول الملف بالبيان الصادر عنه، ما يؤكد على الرؤية السديدة لمصر في إتساق مع رؤى السودان الشقيق، في التحرك المشترك في إطار المجتمع الدولي وآلياته المختلفة لدرء مخاطر تهدد الحياة والوجود لشعبي ودولتي المصب في إطار قانونى / سياسي يلتزم باحترام المواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة ومراعاة مصالح الأطراف الثلاثة وأمنهم القومي.

ومجمل القـــول، فإنه في اليقين أن المتتبع لأزمة سد النهضة عن كثب من جوانبها الثلاثة القانونية والفنية والسياسية، يمكن أن يوجه لأثيوبيا إدانه صريحة وإتهام واضح بأنها، أولاً، دولة مارقة بمخالفتها وعدم إحترامها للمواثيق والقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة، ومن بينها مواثيق الامم المتحدة لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحق في الحياة. وثانياً، أنها تمارس نوعا من الابادة الجماعية لحياة بشرية ونباتية وحيوانية بما قد تسببه من أضرار جسيمه تصل إلى حد المساس بالأرواح والأرض والممتلكات وسبل كسب العيش، بالغرق والجوع والتعطيش والتبوير، وهى أمور تستوجب ـ حال أن تم استنفاذ وسائل فض النزاع سلميا طبقا لاتفاق لإعلان المبادئ وإحاطة مجلس الامن بتطورات الاوضاع والمهددات ـ اللجوء إلى خيارات أخرى من بينها حق الدفاع الشرعي عن النفس (الحياه والوجود) طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، خاصة وأن الموقف الإثيوبي المتعنت والنهج الأحادي بتداعياته الخطيرة على الحياة والوجود لشعبي ودولتي المصب، يعد نوعا من العدوان الذى يتعين درئه وإجهاضه، وبما يتسق والمحافظة على الأمن القومي المصري والسوداني في ارتباط بالأمن القومي العربي والإفريقي، وتأمين المصالح العربية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة.

المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA